افتتح معرض إفرست العقاري في «الريجينسي»

السفير المصري: توجه لحل عدد من مشكلات الشركات الكويتية في مصر

السفير سليمان خلال جولة في المعرض

.. ومتحدثا مع أحد المشاركين

كتب محمد إبراهيم

أكد سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت عبد الكريم سليمان ان هناك توجه لحل عدد من مشكلات قائمة لبعض الشركات الكويتية التي لديها استثمارات في مصر ومنها مشكلة أرض العياط، لاسيما وأن هناك حزمة تشريعات قادمة لحماية الاستثمارات الأجنبية والعربية، مؤكدا انه فور حل تلك المشكلات فإن مصر في انتظار قفزة في إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية والعربية بها.

ولفت سليمان في تصريحاته عقب افتتاحه معرض افرست العقاري أول من أمس إلى أن الكويت لا تزال تحتل ثالث أكبر مستثمر في مصر، وانه على الرغم من الظروف التي مرت بها مصرخلال الفترة الماضية إلا انه حتى الآن لم ينسحب أي مستثمر كويتي، خاصة وان هناك ثقة كبيرة في الاقتصاد المصري وجدوى الاستثمار بها.

وبين أن الوقت مناسب جدا للشراء، متوقعا ان تشهد أسعار العقارات في مصر قفزة في الأسعار عقب انتخابات مجلس الشعب وأستقرار الأوضاع، ومؤكدا أن هناك تهويل للأحداث التي تشهدها المناطق المصرية من خلال الفضائيات، والدليل على ذلك أن المعارض المصرية لا تزال مستمرة بل وتقام مرتين كل عام، وهناك تواجد لمختلف الشركات العقارية الكبرى، وطلب كبير على الشراء، ولكن لاشك أن راس المال جبان ويخشى التوتر والأشاعات، فهناك بعض المستثمرين الذين يتأثرون بما تهوله الفضائيات.

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة في الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبة ان المعرض ضم نخبة من الشركات العقارية المصرية تصل إلى 20 شركة وتقدم فرصا ومنتجات عقارية متنوعة تتناسب مع ظروف المرحلة الحالية، ذلك أن بعض الشركات تقدم منتجات عقارية وسياحية متنوعة، فيما تقدم شركات أخرى منتجات لشقق وفلل وبيوت، ما يفسح المجال أمام تنوع الخيارات والاستثمارات وبالتالي تحقيق المزيد من المبيعات والصفقات. وتابع «نظرا لأهمية المعارض وأثرها على الاقتصاد بصورة عامة ولانها تعتبر احدى اهم وسائل الاتصال بين العرض والطلب، فتعتبر النافذة الاهم على النشاط الاقتصادي، وان معرض افرست العقاري يقدم منتجات عقارية مصرية تناسب شرائح كبيرة».

وأشار عنبة إلى إن المعرض في دورته السابعة بحلة مميزة ويجمع شركات النخبة في عالم العقار والاستثمار والبناء والتطوير وبمشاريع تتركز في مصر. وبين عنبة أن الشركات المشاركة لديها مشروعات في كل من التجمع الخامس والشروق والمعادي والساحل الشمالي ومرسى علم والعين السخنة وشرم الشيخ و6 أكتوبر والقاهرة.

من جانب آخر قال رئيس مجلس الإدارة في شركة «سمارت سليوشنز» الشركة المتعاونة في اقامة المعرض قيس العلي ان المعرض في دورته السابعة يقدم فرسا مميزة لجميع المستثمرين الراغبين في الاستثمار في مصر، حيث يشارك فيه شركات عقارية تخوضه بحزمة مشاريع جديدة ومميزة ستساهم في استقطاب أكبر شريحة ممكنة لزوار المعرض.

وأكد العلي ان الاقبال الموجود حاليا في المعرض يدل على ان السوق الكويتي متعطش لمثل هذه المعارض التي ساهمت خلال السنوات الماضية في توفير العديد من الفرص الاستثمارية المجدية سواء بالنسبة للمواطن العادي أو المستثمر الكبير.

مصر تتوقع تسلم أول شحنة من النفط الليبي

«رويترز»: قال مصدر مسؤول في الهيئة المصرية العامة للبترول امس إن بلاده تتوقع استلام أول شحنة من النفط الليبي خلال أسبوعين.

واضاف المصدر الذي رفض نشر اسمه خلال اتصال هاتفي مع رويترز «نتفاوض الآن مع ليبيا لاختيار نوعية الخام التي تتناسب مع معامل التكرير المصرية. نتوقع استلام 600 الف برميل خلال أسبوعين بعد الاتفاق على نوعية الخام».

وتعاني مصر من نقص في امدادات الوقود تسبب في اصابة حركة النقل في كثير من مناطق البلاد بالشلل. وتتعرض الحكومة لضغوط لخفض دعم الطاقة الذي يلتهم نحو 20 في المئة من ميزانية البلاد.

وفي طرابلس قال مصدر رفيع بصناعة النفط الليبية لرويترز ان بلاده «لم ترسل أي شحنات بعد ولكن من المتوقع ارسالها في وقت لاحق من هذا الشهر».

ولم يحدد المصدر موعدا.

وكان وزير البترول المصري أسامة كمال صرح في مارس لصحيفة البورصة أن مصر اتفقت مع ليبيا على توريد 900 الف برميل نفط شهريا بداية من ابريل.

وقالت صحيفة الشروق المصرية إن مصر اتفقت مع ليبيا على تسهيلات في التوريد بالأسعار العالمية وبتسهيلات في السداد.

ويحذر اقتصاديون من أن مصر مقبلة على أزمة اقتصادية طاحنة ما لم تحصل على تمويل دولي لوارداتها من الخارج التي تمثل النسبة الأكبر من استهلاكها.

وقال كمال خلال مقابلة مع رويترز يوم الثلاثاء إن بلاده التي تعاني نقصا في إمدادات الوقود تعتزم استيراد إمدادات اضافية بما يتراوح بين 500 و600 مليون دولار شهريا في فترة الصيف لسد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية.

صادرات اليابان ترتفع مع تراجع الين

طوكيو - «رويترز»: ارتفعت الصادرات اليابانية في مارس عن مستواها قبل عام بوتيرة تجاوزت التوقعات وبعثت الأمل في انتعاش الاقتصاد المعتمد على التصدير مستفيدا من تراجع الين بينما استمر تحسن ثقة الشركات.

وأظهرت بيانات من وزارة المالية أن الصادرات ارتفعت 1.1 في المئة في مارس عن مستواها قبل عام بينما كان اقتصاديون قد توقعوا في استطلاع أجرته رويترز ارتفاعا بنسبة 0.4 في المئة بعد انخفاض نسبته 2.9 في المئة في فبراير.

وفي السنة المالية التي انتهت بنهاية مارس 2013 سجلت اليابان عجزا تجاريا قياسيا بلغ 8.17 تريليونات ين «83.7 مليار دولار» في انعكاس لتراجع الطلب العالمي وارتفاع كلفة واردات الوقود.

«دانة غاز» و«نفط الهلال» تشاركان وترعيان الوفد التجاري الإماراتي إلى العراق

دانة للغاز تسعى إلى فتح مجالات جديدة في العراق

اعلنت دانة غاز، اول شركة إقليمية من القطاع الخاص تعمل في مجال الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، وشريكتها نفط الهلال، شركة القطاع الخاص الرائدة في مجال النفط والغاز، عن رعاية استضافة العراق لوفد تجاري إماراتي يتكون من 100 مشارك من الشخصيات المهمة، التي شاركت في معرض ومؤتمر تجارة الإمارات والعراق الذي عُقدت فعالياته في اربيل خلال الفترة من الخامس عشر وحتى السابع عشر من أبريل، تحت رعاية وزارة الاقتصاد الإماراتية وإقليم كردستان العراق، بالشراكة مع مكتب الاستثمار الأجنبي بدبي، ومؤسسة دبي لتنمية الصادرات، ودائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، وبدعم من غرفة تجارة وصناعة دبي، وغرفة تجارة وصناعة الشارقة، وبمشاركة طيران الإمارات، الناقل الرسمي للفعالية، وبتنظيم شركة «ستريم لاين إس إم جي».

وعقد الوفد الرسمي الإماراتي الذي ترأسه عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، وضم السيد راشد الجروان، المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة دانة غاز، والسيد مجيد جعفر، الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال، سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى مع وزير التجارة والصناعة في إقليم كردستان، ووزير الإسكان والمواصلات، ومحافظ أربيل، وعدد من كبار المسؤولين.

وقال السيد مجيد جعفر، الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال، والعضو المنتدب لشركة دانة غاز: «يُعتبر إقليم كردستان العراق أحد أبرز المناطق الاستثمارية الواعدة في إقليم الشرق الأوسط». وتابع: «يسرنا بصفتنا أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز، ومن أوائل الشركات الإماراتية التي تستثمر في إقليم كردستان، أن نلعب هذا الدور الإيجابي في تشجيع إقامة المزيد من الروابط الاقتصادية والاستثمارية المتينة بين الإمارات والإقليم».

ويُعتبر معرض ومؤتمر تجارة الإمارات والعراق الحدث الأول من نوعه، ويتضمن مؤتمر يُعقد في مركز سعد للمؤتمرات في أربيل، وفعاليات التواصل والتعارف وتكوين العلاقات، ولقاءات الأعمال بين الشركات من الإمارات والعراق، والزيارات الميدانية للمشاريع الصناعية المحلية. وعُقدت على هامش المؤتمر العديد من الاجتماعات والجلسات الاستشارية الخاصة بين المشاركين من الوزارات، والهيئات، والمؤسسات، والشركات التجارية، والمستثمرين الذين يمثلون القطاعات الرئيسية في الإمارات وإقليم كردستان العراق، بهدف توطيد الروابط الاقتصادية.

وقال راشد الجروان، المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة دانة غاز: «يسرنا أن نكون رعاة ومشاركين في هذه الزيارة التجارية الهامة، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الإماراتية وغيرها من المؤسسات». وأضاف: «تُعتبر فعاليات كهذه تقام بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بالغة الأهمية في خلق فرص أعمال جديدة للقطاع الخاص، وفي تمتين أواصر الصداقة بين البلدين».

الخطوة لا تأتي من دون مخاطر

«المركز الكويتي»: صناعة المعادن داعم لتطوير دول الخليج وتنويع الدخل وتدفق العائدات المستقبلية

الكويت - «كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان صناعة المعادن بامكانها أن تدعم تطوير دول الخليج وتامين الطلب على المعادن وأن تعمل أيضا كوسيلة لتنويع الدخل وتدفق العائدات المستقبلية لا سيما مع اعتماد معظم عائدات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على النفط والغاز.

وأضاف التقرير الصادر عن شركة المركز المالي الكويتي «المركز» أمس ان هذه الخطوة لا تاتي من دون وجود مخاطر حيث مازالت الطاقة زهيدة التكلفة ويمكن أن يؤثر النمو المطرد في استهلاك الطاقة بشكل سلبي على نمو الطاقة الانتاجية لقطاع المعادن.

وبين أن القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان محصورا في دول خارج منطقة دول الخليج مثل ايران والجزائر ومصر والتي تنتج معادن كالنحاس والألمنيوم والرصاص وتعمل في قطاعي الاستكشاف والتنقية مشيرا الى أن توافر مخزون المعادن والأسواق المحلية القوية شجع صناعة قطاع المعادن.

واوضح التقرير ان دول الخليج ظلت مشغولة في تحديث وتطوير قطاعي النفط والغاز بينما كانت البحرين قد بدأت في عقد السبعينيات بتنويع مصادر دخلها بعيدا عن قطاع النفط عندما بدأت مصادرها بالنضوب فأصبحت أول دول الخليج في تدشين قطاع المعادن من خلال انتاج شركة البحرين للألمنيوم «البا».

واشار الى ان دولة الامارات العربية المتحدة تلتها في عام 1979 بانشاء شركة دبي للألمنيوم التي أصبحت تتصدر الشركات الخليجية بسعتها الانتاجية البالغة مليون طن متري من الألمنيوم سنويا ثم دخلت سوق الالمنيوم كل من عمان وقطر وأخيرا السعودية من خلال شركة المعادن من أجل تنويع مصادر الدخل.

وتوقع التقرير أن يستفيد منتجو دول التعاون الخليجي والمستهلكون الدوليون على السواء من انخفاض تكلفة الطاقة لتشغيل المحطات مقترنا بتكلفة العمالة المنخفضة معتبرا انه مع زيادة الطلب على المواد الأولية في الشرق فان وضع دول مجلس التعاون سيكون جيدا لتلبية تلك الاحتياجات.

وذكر ان تكلفة الطاقة المدعومة أعطت ميزة تنافسية للمصانع المنتجة للمعادن في دول المنطقة حيث تم انشاء مشاريع الألمنيوم والصلب في المنطقة نظرا الى انخفاض أسعار الوقود ولتأمين الطلب المحلي المتزايد للمعادن.

وقال انه بناء على احصائيات اتحاد الصلب الأمريكي وعمال المناجم المعدنية تشكل تكاليف الطاقة 20 في المئة من التكلفة الاجمالية لتصنيع الصلب وترتفع النسبة الى 30 في المئة من التكلفة الاجمالية لانتاج الألمونيوم مشيرا الى أن اللاعبين الأساسيين في دول مجلس التعاون هم الجهات الحكومية وشبه الحكومية التي تتمتع بخاصية سهولة الحصول على الطاقة بكلفة زهيدة.

واوضح التقرير ان دول مجلس التعاون تستورد المواد الخام الأولية اللازمة لتصنيع الصلب والألمنيوم مثل البوكسيات والحديد الخام وان أي اضطراب في سلسلة التوريد يمكنه أن يتسبب في شلل الصناعة وتوقفها «لكن هذه المخاطرة تعتبر منخفضة الاحتمال وغالبا ما يتم استثناؤها».

وأضاف ان سعر المواد الخام يعتبر من المخاطر المعتدلة حيث كان سعر خام الحديد في الماضي يعدل أو يتغير مرة سنويا الا انه في عام 2010 تغير كل ثلاثة أشهر وحاليا تعدل الأسعار شهريا ما يزيد من مخاطر التقلبات في الأسعار، ورأى أن نمو استهلاك الكهرباء المتزايد قد يؤثر سلبا في قطاع المعادن بالخليج في حال استمرت معدلات النمو في الاستهلاك على مستوياتها الحالية في السعودية مشيرا الى أن المملكة قد تصبح دولة مستوردة للنفط بحلول عام 2038 وسيكون توزيع الطاقة لصالح الاستهلاك المنزلي على حساب الأنشطة الصناعية.

وذكر التقرير انه بالنظر الى وضع دولة الامارات وبالأخص امارة «أبو ظبي» التي تعتبر موطنا لمشروعات صناعية مثل مشروع الامارات للألمنيوم والامارات للصلب وبوروج «قطاع البتروكيماويات» يمكن استنتاج أن ابوظبي تواجه الان ضغطا بسبب ارتفاع نمو الطلب مقارنة بنمو امدادات الطاقة.

وأشار الى انه تتم حاليا زيادة امدادات الطاقة في دولة قطر عن طريق خط أنابيب شركة دولفين في حين ما زالت قطر تخطط لزيادة استهلاك الغاز لمشاريع البنية التحتية المحلية.

نمو صناعة المعادن في الخليج

الأنظار تتجه نحو «سابك»

سوق السعودية: النتائج الفصلية تخفق في دفع المؤشر السعودي للصعود

«رويترز»: أوشك موسم الإعلان عن نتائج الربع الأول في السوق السعودية على الانتهاء ورغم النمو الجيد الذي سجلته معظم الشركات لم تنجح النتائج في دعم السوق بعدما تحالف تراجع أسعار النفط مع تذبذب الأسواق العالمية ضد المؤشر ودفعاه لخسارة معظم مكاسبه الأخيرة. وبعدما أنهى تعاملات الأسبوع الماضي عند أعلى مستوى في 11 شهرا تراجع مؤشر أكبر سوق للأسهم في الشرق الأوسط على مدى الجلسات الخمس المنصرمة وسجل خلالها ادنى مستوياته في اربعة أسابيع الأمر الذي بدد التفاؤل بالنتائج.

ويرى محللون أن تراجع أسعار النفط وتذبذب الأسواق العالمية إلى جانب تحقيقات تجريها هيئة السوق المالية بشان تلاعب في الأسهم عوامل من شانها ان تقيد حركة المؤشر خلال الأسبوع المقبل بينما يترقب المتعاملون نتائج سابك وأسهم الاتصالات.

وبعدما لامس مستوى 7238 نقطة الأسبوع الماضي أنهى المؤشر السعودي تعاملات يوم الأربعاء منخفضا 0.5 في المئة عند 7060 نقطة ليقلص مكاسبه منذ بداية العام إلى 3.8 في المئة فقط.

وقال هشام تفاحة رئيس إدارة الأصول لدى مجموعة بخيت الاستثمارية «أصبحت العوامل المحفزة غير موجودة والسوق تنتظر نتائج سابك والاتصالات السعودية وموبايلي...أرباح شركات البتروكيماويات التي أعلنت حتى الآن لا تشير لنمو قوي ولا تمثل محفزا من قطاع قيادي مثل البتروكيماويات».

وأضاف تفاحة «تراجع النفط نحو تسعة في المئة منذ بداية العام ولو استمر الوضع كذلك من الصعب أن يصل المؤشر لمستوى 7400 نقطة على المدى القصير».

وهبطت أسعار النفط للعقود الآجلة أكثر من 2 في المئة بنهاية تعاملات يوم الأربعاء في سادس جلسة على التوالي من الخسائر دافعة مزيج برنت للتراجع عن مستوى 98 دولارا للبرميل مع تزايد القلق بشان الطلب العالمي على الخام اثر بيانات أظهرت زيادة في امدادات الوقود في الولايات المتحدة.

وترتبط أسهم قطاع البتروكيماويات - الذي يمثل الجزء الأكبر من رسملة السوق - ارتباطا مباشرا بأسعار النفط. وأنهى سهم سابك تعاملات أمس منخفضا 1.4 في المئة.

وقال تركي فدعق رئيس الأبحاث والمشورة لدى شركة البلاد للاستثمار «خسر المؤشر معظم أرباحه خلال أسبوع لكنه فنيا لا يزال فوق مستوى 7000 نقطة.. نتائج سابك هي التي ستحدد حركة المؤشر الأسبوع المقبل».

وتوقع محللون في استطلاع أجرته رويترز أن تسجل سابك أكبر شركة بتروكيماويات في العالم من حيث القيمة السوقية أرباحا تبلغ في المتوسط 6.6 مليارات ريال «1.8 مليار دولار» في الربع الأول.

ويرى فدعق أن تعاملات الأسبوع المقبل ربما تدور بين 7000 و7200 نقطة فيما يرى تفاحة أن السوق قد تستهدف 7200-7300 نقطة على المدى المنظور.

وقال تفاحة إن تحقيق ذلك المستوى مشروط بتسجيل سابك لأرباح فوق ستة مليارات ريال وتسجيل شركتي الاتصالات السعودية وموبايلي نتائج ضمن توقعات المحللين.

وتدور متوسط توقعات المحللين لأرباح الاتصالات السعودية وموبايلي عند ملياري ريال و1.4 مليار على الترتيب وفقا لاستطلاع أجرته رويترز.

كما يرى أن ذلك مشروط بعدم استمرار نزول أسعار النفط والذي قد يؤثر على توقعات النمو للاقتصاد الكلي وبالتالي على سوق الأسهم.

فيما لفت فدعق إلى مشكلة أخرى تواجه قطاع البتروكيماويات وهي توجه الحكومة نحو رفع أسعار اللقيم على شركات ذلك القطاع.

وتتمتع شركات البتروكيماويات السعودية وعلى رأسها سابك بميزة تنافسية إذ تحصل على غاز اللقيم مقابل 75 سنتا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وهو سعر منخفض مقارنة بالأسعار في الأسواق العالمية.